

## العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي

الدكتور سعد الكردي

ارتبط التعليل النحوي بمدلوله اللغوي، وهو السبب، من قولهم : هذا  
علة لهذا: أي السبب<sup>(١)</sup>

والعلة في مطلق معناها هي: «ما يتوقف عليه الشيء سواء كان  
المحتاج: الوجود أو العدم أو الماهية»<sup>(٢)</sup>. (والتعليل في العلوم قاطبةً يقوم على  
اقتزان الظواهر أي أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً أو عدماً فإنهم يعتبرون  
إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى. وهذا ما تقتضيه بدهة العقل  
الإنساني)<sup>(٣)</sup>

ويُراد بالعلة النحوية: «تفسير الظواهر اللغوية، والنفوذ إلى ما  
وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه»<sup>(٤)</sup>.

والإنسان مفطور على حب السؤال، وطلب الاستفسار عن الأسباب  
المؤدية إلى الظواهر، ومن ميزاته العقلية مراقبة الجزئيات، وجمع المتشابه منها  
لإطلاق الحكم العام عليها، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، وقد يكون  
التعليل قديماً مرافقاً للحكم النحوي منذ وجوده، وغرضه ضبط الظواهر  
بقواعد العلم وأحكامه<sup>(٥)</sup>.

وهناك من توسّع في إيضاح مفهوم التعليل في النحو العربي، فبين أنه

بحث عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية، والقواعد النحوية، يتسم بجزئية الموضوع والنظرة، ولا يسلك جزئياته المعللة في إطار كلي، وهو يتوافق مع القاعدة النحوية، ولا يناقضها، بل يسوّغها ويشرح بواعثها وأهدافها، ويقف عند النصوص اللغوية المروية عن العرب أو المفترضة من قبل النحاة، مساوياً في المروي بين الفصحى واللهجات<sup>(٦)</sup>. وللعلة في كلامهم صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية. فأطلقوا اسم العلة على مختلف القواعد والقوانين النحوية التي استنبطوها من استقراء كلام العرب، من ذلك قوانين الإعراب مثل رفع الفاعل ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه، إلا أن هذا المفهوم توسع عند نحاة آخرين متجاوزاً قوانين الإعراب، ليشمل تعليل كل ما ليس من قبيل الإعراب، مما يرتبط بالعامل على صعيد الألفاظ المفردة أو العبارات المركبة، وارتباط عناصرها ببعضها ببعض<sup>(٧)</sup> وهذا يعني أن العلل النحوية بصورتها البسيطة، قد رافقت في الأساس نظرية العوامل، بل امتزجت بها، فصعب على المرء التمييز بينهما.

وهناك من يجعل ظاهرة التعليل الفطرية البسيطة ترافق عمل أبني الأسود الدؤلي في البذور التي وضعها للحد من ظاهرة اللحن التي أخذت بالانتشار<sup>(٨)</sup>.

والأقرب إلى الصواب ربط ظاهرة التعليل في النحو العربي بعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) لأن النحو في عهد أبي الأسود وتلاميذه كان يؤخذ تلقياً من دون تعليل. ويؤيد هذا أن الحركة العلمية التي واكبت نشأة النحو العربي بمظاهرها الدينية، والأدبية، والفكرية، كانت في أول عهدها بسيطة ساذجة تؤخذ تلقياً عن أعلامها بلا تعليل<sup>(٩)</sup>.

ولذلك قال ابن سلام: وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي<sup>(١٠)</sup> ومفهوم العلة لا يتجاوز معناه التعليمي الذي يُراد منه معرفة كلام العرب، بمعرفة أن كلّ فاعل مرفوع، وكل مفعول به منصوب وكل مضاف إليه مجرور<sup>(١١)</sup>. فلم يُعدّ يكتفي بالتلقين وما فيه من عفوية وبساطة، ونقل عن السابقين، بل أصبح يتطلع إلى الأسباب والعلل، وحاول أن يشرح الظاهرة اللغوية ليبيّن المؤثرات التي أدّت إلى وجودها. ومصادق ذلك تعرضه للفرزدق وطلبه إليه أن يبيّن له السبب الذي دفعه إلى رفع كلمة (مُجَلَّف) من قوله:

وعضُّ زمانٍ يابن مروانٍ لم يدعُ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفاً<sup>(١٢)</sup>

ثم جاء عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ)، واعتمد على التعليل لتسويغ أصوله في الاختيار<sup>(١٣)</sup> وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) واعتمد على التعليل في مذهبه النحوي وكان تعليله على شاكلة تعليل من سبقه لا يتجاوز معرفة كلام العرب<sup>(١٤)</sup>.

وهذا يدلّ على أن التعليل بات واضح المعالم في مسيرة النحو العربي، وأصبح من الأسس التي اعتمدها النحاة في مذهبهم، لكن عللهم لم تتجاوز أن تكون عللاً تعليمية يُراد منها كلام العرب وضبطه، والاتساع به.

وما إن جاء الخليل بن أحمد (ت ١٧٤ هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) حتى نضجت العلة في النحو العربي وكثرت واتسع نطاقها، وهذا ناتج عن نضج الحركة العلمية التي واكبت مسيرة الدرس النحوي عند العرب في هذه المرحلة، ولم ينتج ذلك عن تأثر النحاة بالآثار الأجنبية - كما يزعم بعضهم - إذ إنّ العلوم الدينية والأدبية واللغوية والفكرية قد نضجت عند

العرب في هذه المرحلة، فالأحاديث النبوية بعد أن جمعت أخذت تصنف على أبواب الفقه، وأخذت المسائل الفقهية تزداد وتدور حولها الآراء وتختلف نتيجة لاتساع نطاق الثقافة، فكثُر الجدل، واشتغل العلماء بالنظر والاستدلال، وأكثروا من إيراد الشبه بأجوبتها، ووضعت القواعد والأصول، ورتبت الأبواب والفصول، وضبط الفقه، ودونت أحكامه على يد الأئمة الكبار<sup>(١٥)</sup>.

وشهدت هذه المرحلة تصنيف مفردات اللغة في رسائل متفرقة صغيرة محدودة الموضوع، مبنية على معنى من المعاني أو على حرف من الحروف، كما شهدت وضع المعاجم العامة الشاملة المنظمة على يد العبقري الملهم الخليل بن أحمد في وضعه كتاب العين<sup>(١٦)</sup>.

واستوى الكلام على سوقه: وآتى أكله نتيجة لما دار بين الفرق المختلفة من قدرية وجبرية، ومرجئة ومعتزلة من جدال طويل حول مسائل متعددة؛ مما أدى إلى صبغ العقل العربي بالصبغة الجدلية، ومرنه تمريناً واسعاً على دقة التعليل والمهارة في استنباط المعاني ودقائقها، والبراعة في تشعيبها وتوليدها، وروح المناظرة التي غلبت في الأوساط العلمية وانتشرت، ولم تقتصر على مسائل العقيدة فحسب بل وجهت المسائل اللغوية والنحوية وجهات جديدة فيها نظر وبحث ومناقشة<sup>(١٧)</sup>.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى اتساع أسلوب التعليل في النحو على يد يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد ونضج العلة يدل على اكتمال الدرس النحوي، لأن العلة تفسر للظواهر اللغوية، المستقرة من كلام العرب، وتحليل لها. وعلى الرغم من الاتساع الذي أصابها بقي مفهومها تعليمياً

مرتبطاً بالواقع اللغوي، مسوّغاً له ومفسراً. مثل تعليل يونس بن حبيب العطف بالرفع على اسم (إنّ) في قولك: إن زيدا فيها وعمرو، بمعنى وعمرو فيها<sup>(١٨)</sup>. وتعليله قول العرب: من أنت زيدا؟ فزعم أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا؟ ولكنه كثر في كلامهم واستعمل، واستغنوا عن إظهاره<sup>(١٩)</sup>.

فتعليله ليس فيه تكلف، ولا ينجح إلى تفسير الظواهر على غير ما تحتمل لأنها تعتمد أساليب الكلام العربي وطبائعه. وكثيراً ما يقترن بالسمع بقوله في نهاية تعليله: «وهكذا سمعنا من العرب»<sup>(٢٠)</sup>.

وأما الخليل بن أحمد فكانت العلة في نحوه سندا لما يستنبطه من أحكام، وتدلّ على دقة فهمه لأسرار اللغة مفردة ومركبة، وأكثر منه كثرة لم يصل إليها أحد من سابقه<sup>(٢١)</sup>. وأخذ التعليل على يده صفة المنهج، وأكد ضرورته، وحثّ على ملاحظته، ووسع نطاقه<sup>(٢٢)</sup>. بل إنه ترك باب الاجتهاد مفتوحاً في استنباط العلل لمن جاء بعده<sup>(٢٣)</sup> ومن تعليله أنّ (إنّ) أم حروف الشرط، وأنها الأصل وما سواها توابع لها، من قبل أن حروف الشرط قد يتصرفن فيكن استفهاما (مثل مَنْ وما حين يكونان اسمي استفهام) ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء (مثل أين وحيث وكيف التي لا تستعمل في الشرط إلا مضافاً إليها «ما») و(إنّ) على حال واحدة لا تفارق المجازة<sup>(٢٤)</sup>.

وتتميز العلة عنده بكثرة ركائزها اللغوية، مثل دفع الالتباس، وإيثار الخفة، والتعويض، واعتماد الدلالة، والبنية الخارجية، والظواهر الصوتية، والتوهم<sup>(٢٥)</sup>.

وهذا يعني أنه «لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليلاتهم النحوية أو

معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة، وهو أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً أو عدماً فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى، وهذا ما تقتضيه بدهة العقل الإنساني»<sup>(٢٦)</sup>.

أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد حوى كتابه تعليقات كثيرة، منها ما كان يعلل بها للقواعد المطردة ومنها ما يعلل به للأمثلة التي تخرج على تلك القواعد، ولذلك يقول: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»<sup>(٢٧)</sup>. وهو لا يلجأ إلى التعليل المنطقي المتسم بالتحريدية، ولا إلى التعليل العقلي المتعب، وإنما هو تعليل فطري في متناول الكثير، مُستمد من فهم النص فهماً لا تُكَلَّف فيه ولا صنعة<sup>(٢٨)</sup>. وعلله مثل علل الخليل تتميز بكثرة ركائزها اللغوية مثل العدل، ومراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم، وحال المخاطب، وطبيعة الشيء، وغلبة الكثرة، ومقتضى المشابهة، والخلاف...<sup>(٢٩)</sup>.

من ذلك تعليله لكون الوجه في اسم كان معرفةً مثل: كان زيداً حليماً... وقولهم: كان إنساناً حليماً. فيه إلباس<sup>(٣٠)</sup>، وتعليله امتناع الاقتصار على أحد مفعولي الأفعال القلبية التي تفيد يقيناً أو ظناً مثل: رأيت زيداً<sup>(٣١)</sup> وتعليله لاقتصار من يعمل فعل القول إعمال الظن على إعماله ذلك إذا كان مضارعاً مخاطباً مُستفهماً عنه: مثل: أتقولُ الدارَ جامعةً؟<sup>(٣٢)</sup>.

فمثل هذه العلل عند سيبويه تعلمنا وجه الكلام الصحيح التام، وتطلعنا على أساليبهم وطرائقهم في التعبير الذي يجمع بين سلامة التركيب وصحة المعنى.

وبعد سيبويه بقليل أفردت للعلل كتبٌ خاصة بها<sup>(٣٣)</sup> وأخذت تلفت

أنظار النحويين، وتدور على ألسنتهم بكثرة بين موضوعات النحو، ومن الكتب الجامعة للعلّة كتاب «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي (ت ٣٣٧هـ).

وقد جمع مؤلفه فيه العلل النحوية التي عرفت حتى عصره، سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية<sup>(٣٤)</sup>.

وتأتي أهمية العلة من خلال اتصالها بالقياس النحوي الذي هو حمل غير المنقول على المنقول في الحكم لعلّة جامعة<sup>(٣٥)</sup>، ذلك أنه لا قياس بلا علة، ولتلك العلة أهمية كبيرة في الدرس النحوي، فاهتمّ بها كبار أئمة النحو - كما مر سابقاً - فأكثرُوا من الحديث عنها، وغدت علما له كتبه وشروطه، وأسسها، ومسالكه، وأنواعه؛ وبلغ الاهتمام بها غاية في كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) الذي نظر لها نظيراً دقيقاً، فتكامل الكلام فيه عليها.

### أسباب نشوء التعليل:

وتضافرت عدة أسباب أدت إلى نشوء التعليل في النحو العربي، وتطوره، حتى غداً كما مر سابقاً علماً له كتبه وشروطه وأسسها ومسالكه وأنواعه ومرتكزاته، والباحث في طبيعة تلك الأسباب يجد أنها تعليمية أو تكاد أن تكون تعليمية، ومن تلك الأسباب:

١- قواعد التوجيه: يبدو أن منشأ العلل قواعد التوجيه، لأن التعليل يتمّ دائماً في ضوئها وينسجم معها لأن العلل تسوّغها وتفسرها، ويعني هذا أن

قواعد التوجيه تمثل الغايات التي تسعى إليها علل النحو التعليمية<sup>(٣٦)</sup>.

٢- تعليل حركات الإعراب: من المسلّم به أن العرب كانوا ينطقون لغتهم سليقة وسجية، ولا حاجة بهم إلى قواعد يضبطون بها الألسنة، بل كان عمادهم في ذلك المحاكاة على الفطرة السليمة، يشب الناشء، فتملاً عبارات الصحيحة سمعه، ويطلق بها لسانه، فتجود قريحته بسليم التراكيب، ومنسجم العبارات. وبقي العرب على تلك الحال حتى أظهر الله الإسلام، فاجتمعت فيه الألسنة المختلفة، ففشا الفساد في اللغة، وأخذ يتسرب اللحن إلى قراءة القرآن، وأحاديث الناس، فكان أثر ذلك عليهم شديداً، فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يثبتونها على أواخر الكلمات تدل على حركاتها، فأطالوا لذلك النظر في أواخر الكلمات حتى اهتدوا إلى سرٍّ من أسرار العربية، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام. ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها، فأظهروا فيها المرفوع والمنصوب والمجرور من الكلام ليتعلمه من فسد لسانه باللحن ليلحق بأهل الفصاحة<sup>(٣٧)</sup>.

٣- كون العلة ركناً من أركان القياس، والقياس أصل مهم من أصول النحو العربي، أو هو النحو كما قال الكسائي: «إنما النحو قياس يتبع»<sup>(٣٨)</sup>، والقياس حمل فرع على أصل في الحكم لعللة جامعة، وقر في أذهانهم أنه لا قياس بلا علة، من هنا أتت أهمية العلة، فتسارع النحاة إلى استنباطها من تلك الظواهر اللغوية، حتى امتلأت بها أمهات كتب النحو، موقنين أن العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم.

٤- نضج الدرس النحوي عند الخليل، واكتمال أصوله وفروعه في



كتاب سيبويه، وأثر ذلك في تلاميذ سيبويه ومن أتى بعدهم، جعلهم في قناعة تامة أنّ النحو وصل إلى الغاية، فلجأ أغلب النحاة إلى الأحكام النحوية الواردة في الكتاب يحللونها، ويفسرونها، ويجعلونها ترتكز على دعائم من الأهداف التي توخت اللغة تحقيقها، ليؤكدوا ما في اللغة العربية من خصائص، وما لها من امتياز، فتجلى عملهم هذا من خلال تعليل ظواهر اللغة (٣٩).

٥- تعميق فهم الظواهر النحوية: العلة النحوية تؤدي إلى تعميق فهم الظواهر النحوية، لأنها تفسرها وتشرحها وتسوّغها، ولذلك تراها بعض المدارس اللغوية الحديثة مثل مدرسة القواعد التحويلية: (ضرورية لتعميق الفهم، ويرون حرمان البحث العلمي منها محاباة للدقة في العرض على حساب العمق في الفهم)<sup>(٤٠)</sup>. فتعليل الظواهر ذروة البحث العلمي وغايته، فما نفع العلم إن لم يتمكن من تحليل ظواهره وتفسيرها؟.

٦- إنجاح عملية التعليم: فكثيراً ما كان شدة العلم في حلقات الدرس يتساءلون عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية، فيأتي شرح المعلمين وتفسيرهم وتعليلهم إجابة عن تلك التساؤلات. وكثيراً ما كان القارئ أو المتكلم يقع باللحن في أثناء الدرس، فيأتي تصحيح المعلم تعليلاً، كأن ينصب القارئ المرفوع، فيصحح له المعلم بالرفع، فيسأل الطالب لماذا؟ فيجيبه المعلم لأنه فاعل، وإذا لم يحصل مثل ذلك لا تكون العملية التعليمية ناجحة.

أصالة التعليل النحوي عند العرب:

تلك الأسباب مجتمعة تدل على أن نشأة التعليل ودوافعه، كانت

عربية إسلامية، نتيجة للظروف المحيطة بالدرس النحوي عند العرب، التي نشأ فيها وترعرع، ونتيجة لما هيأته من استجابات دينية وعاطفية وعلمية، وراء الفكرة التي تُعدّ السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي، وسبباً رئيسياً من أسباب استمراره وتطوّره دون أي تأثير غير عربي<sup>(٤١)</sup>.

وهذا يعني أن عللهم عربية الأصل والنشأة، استقاها العرب من ذات أنفسهم، ولم يأخذوها عن غيرهم بل كانت وليدة قرائحهم، وهذا ما قصده الدكتور مازن مبارك بقوله:

«ولست أعتقد أن هؤلاء المعلمين الأول يستقون العلل من عند غيرهم - كما هو الأمر عند أكثر الذين أتوا بعدهم - وإنما كانت وليدة قرائحهم، وكانوا أصحابها ومخترعيها»<sup>(٤٢)</sup>.

ولكن على الرغم من كل هذا فقد أبى بعض الباحثين إلا الادعاء: بأن مبدأ التعليل في النحو العربي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية، فهذا جورجي زيدان يقول: «والغالب في اعتقادنا أن تعليل الإعراب لم ينضج إلا بعد نقل كتب الفلسفة اليونانية إلى العربية في العصر العباسي الأول»<sup>(٤٣)</sup>.

وهذا بجانب للصواب لأن العلة النحوية نضجت على يد الخليل بن أحمد (ت ١٧٤هـ) نتيجة لنضج الحركة العلمية عند العرب بمظاهرها الدينية والأدبية واللغوية والفكرية، ولم تكن في عهد الخليل قد ترجمت الكتب الفلسفية المنطقية، بل دخل المنطق اليوناني إلى البيئة العربية في القرن الثالث الهجري ولم يؤثر في الثقافة العربية ويستحكم بها إلا في نهاية القرن الثالث الهجري، على حين عرف مبدأ التعليل في النحو العربي - كما مر سابقاً -

عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)، وأخذ ينمو بقوته الذاتية حتى نضج عند الخليل، واكمل في كتاب سيبويه، وليس بتأثير الفلسفة اليونانية<sup>(٤٤)</sup>.

وكذلك المرحوم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور يجعل مبدأ التعليل فلسفياً عندما قال وهو يتحدث عن أركان القياس: «ومثل واحد من هذه الأصول كافٍ في توضيح ذلك ألا وهو مبدأ العلية، وقد كان لهذا المبدأ شأن في النحو العربي لا يقل عن شأنه في المنطق الأرسطي، ذلك لأن العلة هي الدعامة التي يقوم عليها القياس النحوي والمنطق. وما نظرية العامل إلا وليدة مبدأ العلية الفلسفي»<sup>(٤٥)</sup>.

إن العلل التي وقفنا عليها عند النحاة منذ أن وجدت العلة على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إلى أن نضجت في كتاب سيبويه كانت عللاً تعليمية بسيطة تهدف إلى تعليم كلام العرب، ولم تتجاوز هذا المفهوم، ولذلك لم تكن فلسفية، بل لم تعرف العلل الفلسفية في النحو العربي إلا عند نحاة القرن الرابع الهجري.

والدكتور محمد عيد يعد التعليل النحوي صدى للتعليل المنطقي، فيقول: «إن التعليل النحوي لم يسلك طريق الفقه أو علم الكلام حتى وصل إلى النحو، بل هو صدى للتعليل المنطقي من ناحية وللمجهود الفكري العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في الدين واللغة فيما بعد»<sup>(٤٦)</sup> ويتابع قوله مقتبساً من الدكتور تمام ليقول: «وإن ذلك التأثير المنطقي هو امتداد لتأثير كتاب أرسطو في التحاليل الثمانية الذي فصل فيه القول عن العلة وأقسامها المادية والصورية والفاعلية والغائية»<sup>(٤٧)</sup> ثم

يقول: «وهذه الأخيرة هي التي اتسمت بها العلة النحوية»<sup>(٤٦)</sup> وهذا الرأي يجانب الحقيقة، لأن المتتبع لحركة الترجمة عامة، ولترجمة كتب أرسطو خاصة يجد أن كتب أرسطو لم يُباشِرْ في ترجمتها إلا في الربع الأول من القرن الثالث الهجري، حيث كان النحو العربي قد اكتملت أصوله وفروعه في عهد الخليل بن أحمد (ت ١٧٤ هـ)، وتجلّى ذلك أثراً مدوّناً في كتاب سيبويه (١٨٠ هـ)، وكانت بذور العلل قد ظهرت قبل ذلك في آثار عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) بصورتها التعليمية المناسبة للبحث النحوي المرتبطة بالواقع اللغوي دون أن تتجاوزه.

وهذا يعني أن هؤلاء النحاة لم يطلعوا على كتب أرسطو لأنها لم تكن مترجمة، في عهدهم، فمبدأ التعليل عندهم كان معروفاً قبل ترجمته، فمن أين لهم أن يطلعوا عليه؟ وعلل هؤلاء تختلف عن علل المتأخرين الذين تأثروا بالفلسفة ومنطق أرسطو، أما عللهم فلم تتجاوز أن تكون وصفاً للواقع اللغوي وتفسيراً له.

أضف إلى ذلك أن التعليل مأخوذ أصلاً عن الأعراب، وقد عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) باباً في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض مانسبناه إليها، وحملناه عليها. وقد صدره بقوله: «اعلم أن هذا في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسَكَّةٌ وَعِصْمَةٌ، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا، وهو أحزم بها وأجمل، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ماتكلفته، من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرّيبها منهجاً واحداً تراعيه، وتلحظه، وتحمل لذلك مشاقه

وكلّفه، وتعتذر من تقصيرٍ إن جرى وقتاً منها في شيء منه»<sup>(٤٨)</sup>.  
وهناك أدلة تؤكّد ذلك على الرغم من أن الأعراب لم ييؤحوا إلا  
بالقليل منه، من ذلك ما استدل به نقلاً عن سيبويه:

«وقال سيبويه حدثنا من نثق به أنّ بعض العرب قيل له: أما بمكان  
كذا وكذا وجذ؟ فقال: بلى وجاذاً، أي أعرف بها وجاذاً،  
وقال أيضاً: وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل، فقال: اللهم  
ضُبِعاً وذئباً، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع فيها  
ضُبِعاً وذئباً، كلهم يُفسّر ما ينوي». ثم عقب على ذلك بقوله:  
«فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم»<sup>(٤٩)</sup>.

ومنه ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: «سمعت رجلاً من  
اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته  
كتابي؟ قال نعم، أليس بصحيفة؟»<sup>(٥٠)</sup>. وعلّق ابن جني على هذا الخبر فقال:  
«أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرفوا،  
أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يعلل هذا الموضوع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث  
المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا  
كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرّع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته  
وأمه»<sup>(٥١)</sup>.

وهذا وأشباهه يدلّ على أنه وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء  
كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن  
ثم جعل النحاة نص العربي على العلة، أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك  
العلة، ويوضح موقف النحاة من هذا قول سيبويه: «وليس شيء يُضطّرون

إليه إلا وهم يحاولون به وجهها»<sup>(٥٢)</sup> ولعل سيبويه في رأيه هذا تابع رأي أستاذه الخليل بن أحمد الذي سئل ذات مرة: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب: «إن العرب نطقت على سجيتهما، وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها عللة، وإن لم ينقل ذلك عنها»<sup>(٥٣)</sup>.  
فهذه العلل التي علل بها القوم النحو العربي بعيدة كل البعد عن التعليل الفلسفي لأنها علل تطرد على كلام العرب، تقبلها النفس، وينطوي الحس على الاعتراف بها، وهي مواظمة للطباع، وقد ظهر ذلك في قول ابن جني: «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوق على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع، فجميع علل النحو إذاً مواظمة للطباع»<sup>(٥٤)</sup>. ولذلك قال الدكتور مازن مبارك: إن تلك العلل منذ نشأتها حتى القرن الثالث الهجري «مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية، وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي»<sup>(٥٥)</sup>.

ويؤيد موقف هؤلاء النحاة الآخذين بمبدأ التعليل المرتبط بطبيعة اللغة، علم اللغة الحديث، وخصوصاً العلل التي تقوم على الخفة والثقل، والاقتصاد اللغوي، كما يؤيد شرطاً منها علم النفس التجريبي، وخصوصاً ما يقوم منها على مرتبة الأولوية في النفس، والأصل والفرع، وأحقية الأصل بالتقدم على الفرع، كما يؤكد التعليل بوجه خاص أصحاب مدرسة القواعد التحويلية، فيرونه ضرورياً لتعميق الفهم، ويرون حرمان البحث اللغوي منها محاباة

للدقة في العرض على حساب العمق في الفهم<sup>(٥٦)</sup>.

وقد قسم النحاة العلل إلى ثلاثة أقسام: العلل التعليمية وسمها بعضهم العلل الأول؛ والعلل القياسية وسمها بعضهم العلل الثواني؛ والعلل الجدلية، وسمها بعضهم العلل الثالث أو علة العلة<sup>(٥٧)</sup>.

ويهمنا كما ظهر من الكلام السابق القسم الأول من هذه العلل وهو العلل التعليمية أو العلل الأول لأهميتها في الدرس النحوي، وتأكيداً لما سبق هي التي تفيدنا الأحكام الإعرابية، كرفع الاسم بكونه فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، أو مبتدأ أو خبراً، ونصب الفصلة أو ماشابه في اللفظ الفصلة<sup>(٥٨)</sup>، وجر المضاف إليه وغير ذلك<sup>(٥٩)</sup> وهي علل ضرورية موجبة أو غير موجبة، وعليها مقاد كلام العرب، تحقق غاية النحو العربي فَيَتَوَصَّلُ بها إلى تعلم كلام العرب، والاتساع به، وهي علة مستقيمة؛ لأنها تعطينا الحكم في الباب وطبيعته، أي تصف حكم الباب: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمضاف إليه مجرور وهكذا... فهي تعليمية لأنها تعلم الناشئة النحو الذي غايته صحة النطق عند المتكلم، وفهم كلام العرب، وهذا ما عبر عنه ابن السراج في أثناء حديثه عن أقسام العلة، فقال: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع...»<sup>(٦٠)</sup>.

وفصل ذلك الزجاجي في أثناء حديثه عن علل النحو وأقسامها، فقال: «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً

ففسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم، إن قيل: لم نصبتم زيدا؟ قلنا: بيان؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل، اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وفيه ضبط كلام العرب»<sup>(٦١)</sup>. كما بين ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) الغاية من هذه العلة فقال: «والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر»<sup>(٦٢)</sup>. وبين في موضع آخر أن المرفوع والمنصوب والمجرور من كلام العرب يعلم بهذه العلل: «فإن قيل للاسم أحوال يرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول، الرفع بكونه فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً، أو مفعولاً به لم يُسمَّ فاعله، والنصب بكونه مفعولاً، والخفض بكونه مضافاً إليه»<sup>(٦٣)</sup>. وبهذا النوع من التعليل تهتم الدراسة الوصفية؛ لأنها تصف الظواهر ولا تتجاوز الطبيعة اللغوية مثل تنوين الاسم بأنه اسم، وهي العلل المطردة في كلام العرب، والاطراد في الأصول هو الغرض الذي من أجله ألف أبو بكر بن السراج كتابه «الأصول في النحو» على حدّ قوله: «وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط...»<sup>(٦٤)</sup>. والتعليل التعليمي - في مراحل الأولى - تعليل جزئي، لم يصل إلى مرحلة الشمول والكلية وهو يوافق القواعد النحوية ولا يتعارض معها، بل يشرح



بواعثها وأهدافها، ولا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها أو تبديلها، ويحترم النصوص اللغوية المروية عن العرب أو المفترضة من قبل النحاة، مساوياً في المروي بين الفصحى واللهجات<sup>(٦٥)</sup> يسعى إلى طرد الظواهر لإبعاد سمة التضارب عن جزئياتها إلا إذا تضاربت النصوص التي تبدأ منها وترتكز عليها، وإذا حصل اختلاف في القواعد فلا يكون ناتجاً عن التعليل، وإنما يمتد بالضرورة عن عدم اتساق الظواهر الموصوفة، ويعود عدم الاتساق في الظواهر في أكثر الأحيان إلى الخلط في مستويات الأداء اللغوي، وعدم التمييز بين المستوى اللغوي ومستوى اللهجات، واعتبار المستويين يمثل الفصحى، فلم يتناول النحاة اللغة إلا على أنها مجموعة اللهجات القبلية، ولذلك فإن ما بين العلل من خلاف قليل يمتد عن التصور الخاطيء للغة، ولا يمثل ركيزة كبيرة يقوم عليها الاختلاف في التعليل<sup>(٦٦)</sup>.

وفي عهد الخليل وسيبويه تطور التعليل، وساعد على تطوره فراغ النحاة من عملية التعقيد النحوي لظواهر اللغة، والتفاتهم إلى تعليل هذه القواعد، فشمّل تعليلهم معظم ظواهر اللغة، وتعمقوا في ذلك، واتسم بالكلية مثل محاولة تفسير الحركة الإعرابية تفسيراً صوتياً كما فعل قطرب<sup>(٦٧)</sup>، أو تفسيراً دلالياً كما فعل سيبويه<sup>(٦٨)</sup>. ورغم تطور التعليل بقي محترماً للقاعدة النحوية، وصلته بها صلة تسويغ وتفسير، ولا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل، كما بقي متمسكاً بالتعليمية.

والعلل التعليمية لا تقتصر على قضايا النحو، بل تشمل قضايا الصرف كذلك، وقد وصف ابن جني تلك العلل بأنها موجبة ومجوزة فقال: اعلم «أن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا

تطبيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه وهو ما لا بد للطبع منه؛ من ذلك قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر... وأما الياء فنحو قولك في تحقير قرطاس وتكسيه: قريطيس، وقراطيس. فهذا ونحوه لا بد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلب الألف على هذا الحد علتة الكسرة، والضمة قبلها. وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها، نحو: عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يُمكنك تحمّل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول عصفور وعصافور»<sup>(٦٩)</sup>.

فهذه العلة بضربيها الواجب والجائز تعليمية، فالعلة الواجبة تعلمنا قلب الألف ياء وجوباً للكسرة قبلها، وقلب الألف واواً وجوباً للضمة قبلها، كما تعلمنا أنّ الواو المكسور ما قبلها يجوز أن نقلبها ياء، وهو أخف، ويجوز لنا أن نتركها دون قلب مع تحمل المشقة والثقل.

ومن علل الصرف التعليمية التي تعتمد الخفة وتفرّ من الثقل تعليلهم قلب تاء الافتعال طاء إذا جاورت الصاد مثل (اصطنح)، أو الضاد مثل (اضطرب) أو الطاء مثل (اطرد) أو الظاء مثل (اظلم). وتعليلهم قلب تاء الافتعال دالاً إذا وقعت بعد زاي مثل (ازدهر) أو بعد دال مثل (ادّخر) أو بعد ذال مثل (اذكر و ادّكر)..... وهكذا.

وعلى الرغم من أهمية العلل التعليمية في النحو العربي ثارَ نفرٌ يسير منذ القديم على مبدأ التعليل برمته وبعثوه بالفساد، من هؤلاء ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) الذي رأى أن علل النحو كلها فاسدة لا يرجع شيء

منها إلى الحقيقة البتة، والمقبول من أهلها ضبطها ونقلها، ماعدا هذا فهو تحكم فاسد ومتناقض وكذب أيضاً، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنُقِلَ إلى كذا... شيء يعلم كلّ ذي حس أنه كذب لم يكن قطّ ولا كانت العرب عليه مدةً ثم انتقلت إلى ما سمع منها<sup>(٧٠)</sup>.

واستنكر أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) ظاهرة التعليل في النحو العربي، وخصوصاً تعليل الوضعيات مثل رفع الفاعل وتقديم الفعل عليه، وأصل اشتقاق الفعل، وأصل صيغته، وامتناع الجر من الفعل، وامتناع الجزم من الاسم، واتصال تاء التأنيث الساكنة بالماضي دون المضارع والأمر...، فذلك عنده ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال<sup>(٧١)</sup>.

كما عدّ نفر من النحاة المحدثين أن التعليل في النحو العربي من الأمور المركبة، ولذلك دعوا إلى الاستغناء عنه، ووصفوه بأوصاف تدل على استيائهم منه، ومن هؤلاء جرمانوس فرحات في كتابه «بحث المطالب» في أثناء دعوته إلى تبسيط قواعد النحو العربي، جعل العلة من معوقات فهم النحو العربي، ووصفها بأنها مملة، وطالب بالاستغناء عنها<sup>(٧٢)</sup>.

ومنهم عباس حسن الذي دعا إلى محاربة العلة في النحو العربي، وإراحة المتعلمين منها، فقال: «والغريب أن تعيش هذه العلة منذ نشأتها إلى اليوم يتلقاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً، ويملؤون فيها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدعون بها الرؤوس، لا يفكر أحد في محاربتها وإراحة المتعلمين منها، وما احتوته المراجع المطولة من ألوانها وضروب عبثها»<sup>(٧٣)</sup>.

كما هاجم الدكتور تمام حسان مبدأ التعليل، ووصف العلة بالفساد، وجعلها أصل العامل<sup>(٧٤)</sup>.

والمنهج الوصفي البنيوي كذلك الذي يفسر البنية بعلاقاتها الساكنة لا بأسبابها ومسبباتها التي تتوالى في الزمن، رفض مبدأ التعليل، لأنه يسعى إلى شرح الكيفيات، ويعزف عن الغائية التي تتضمن الأسباب والغرض والحكمة التي من أجلها حصلت الظاهرة ويعدها من فلسفة العلم وليست من العلم ذاته، ولذلك فأنصاره يرفضون العلة في البحث اللغوي لأنها في رأيهم من فلسفة النحو وليست من النحو. ودعوة هؤلاء النحاة إلى رفض العلة في النحو العربي، ومحاربتها، والاستغناء عنها، فيها مغالاة شديدة، ولو أنهم رفضوا العلة الثواني والثالث لهان الأمر، ولكنهم يرفضون العلة برمتها، وقد رأينا في ما سبق أن العلة التعليمية تمكننا من معرفة كلام العرب والإحاطة به، والاطلاع على أساليبه، وهذا يعني أن رفض العلة التعليمية رفض معرفة كلام العرب لأننا نعلم في جامعاتنا ومدارسنا العلة التعليمية التي تبين لنا أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمضاف إليه مجرور، لتستقيم أسنة الطلاب، وتصح كتابتهم لأن هذا هو الذي يؤهلهم للوصول إلى أساليب العرب وطرائقهم في التعبير؛ لأنها توضح العلاقات بين عناصر التركيب والعلاقات بين الظواهر بالكشف عن هذه العلاقات ومعرفة أحوال التركيب والتحليل وأداء الوظيفة، وتبين لنا الغايات والغرض والحكمة التي من أجلها كانت الظاهرة أي الأسباب التي أدت إلى حصول الظاهرة على هذا الوجه، حيث تجلّى قسم كبير منها بقولهم: «العرب تقول كذا» و«هكذا قالت العرب»... فجمعة. بين ميزات البحث العلمي، وطابع التلقين التعليمي، عندما وصفت الظاهرة اللغوية ثم انتقلت إلى توضيح الأسباب الكامنة وراء حصول هذه الظاهرة على هذا الوجه.

لذلك كانت علتهم رابطة عقلية بين المستعمل الحسي الجاري على السنة العرب والمجرد العقلي أي القاعدة أو القانون، فأعطت المجرّد نوعاً من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه. وهذا يعني أنّ العلة التعليمية في جوهرها تفسير للطبيعة اللغوية، وتابعة لها، ولا تضيف شيئاً جديداً يناقضها، ولعل هذه الميزات المتوافرة لهذا النوع من التعليل جعلت ابن مضاء يكتفي بها في دراسة النحو العربي؛ لأن الاكتفاء بها يبعد النحو عن التكلف.

ولعل الدافع الذي حدا بالنحاة العرب القدماء إلى الأخذ بالعلل التعليمية أن يدفع بنا إلى الأخذ بها وتتبعها بنوعها النحوي والصرفي واستخراجها من أمهات كتب النحو لنجردها من كل ما لا علاقة له بها، ونتبناها في صنع نحوٍ تعليميٍّ للناشئة في مدارسنا يخلو من الخلاف والجدل وتعدد الآراء، نصوغه بأسلوب بسيط سهل ميسرٍ ليكون سهل المنال من قبل المتعلمين فيقبلون عليه برغبة واندفاع، فينهلون منه لتستقيم ألسنتهم وتخلو كتابتهم من الأخطاء، ونكون بذلك قد أدينا خدمة نافعة لأبنائنا وللغتنا. وهذا لا يعني أننا في حالة ضجر من تراثنا النحوي، فتراثنا النحوي لا غبار عليه فهو ميدان للبحث العلمي، والتخصص، بل دعوتنا تلك إيماناً بالتفرقة بين نحوٍ تعليميٍّ للناشئة، ونحوٍ تخصصيٍّ لمن يريد التعمق في البحث.

## الحواشي

- (١) لسان العرب (علل): ٤٧١/٥.
- (٢) الكليات للكفوي: ٢٥٠.
- (٣) القياس في النحو، د. منى إلياس: ٤٧.
- (٤) أصول النحو العربي، د. محمد خير حلواني: ١٠٨.
- (٥) النحو العربي، د. مازن مبارك: ٥١.
- (٦) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ١٦٧-١٦٩.
- (٧) القياس في النحو: ٤٧.
- (٨) تطور الدرس النحوي، د. حسن عون: ٧١.
- (٩) النحو العربي بين الأصالة والتأثر: ٥٣.
- (١٠) طبقات فحول الشعراء: ١٤.
- (١١) الأصول في النحو لابن السراج: ١ / ٣٥ والإيضاح في علل النحو، للزجاجي: ٦٤ والخصائص، لابن جني: ١ / ١٦٤.
- (١٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ١٨٢، وطبقات فحول الشعراء: ١٩.
- (١٣) الكتاب: ١ / ٣٩٨ والمقتضب: ٣ / ٢٧٢.
- (١٤) الكتاب: ٢ / ٩٦.
- (١٥) تذكرة الحفاظ، للذهبي: ١ / ١٦٠ وطبقات الحفاظ، للسيوطي: ٦٩ وبحوث في اللغة والنحو والبلاغة، د. عبد الإله نبهان: ١٥٤ - ١٥٥.
- (١٦) نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب: ١٥، ٢٢.
- (١٧) أيجاد العلوم للقنوجي: ١ / ١٧٧ والنحو العربي بين الأصالة والتأثر: ٥٣.
- (١٨) الكتاب: ١ / ٢٣٨.
- (١٩) الكتاب: ١ / ٢٩٢.
- (٢٠) الكتاب: ٣ / ٥٠٦.

- (٢١) الإيضاح في علل النحو: ٦٤، ٦٦، ٦٧.
- (٢٢) نفسه: ٦٦، وينظر: الكتاب: ١ / ٦٤.
- (٢٣) ابن يعيش النحوي، د. عبد الإله نبهان: ٤٩٣.
- (٢٤) الكتاب: ٦٣ / ٣.
- (٢٥) المفصل في تاريخ النحو: ٢٨٨.
- (٢٦) القياس في النحو: ٤٧.
- (٢٧) الكتاب: ٣٢ / ١.
- (٢٨) تطور الدرس النحوي: ٤٦.
- (٢٩) سيويه إمام النحاة: ١٦٣ - ١٦٤.
- (٣٠) الكتاب: ٢٣ / ١ - ٢٤.
- (٣١) الكتاب: ٣٩ / ١ والمقتضب: ٣٤٠ - ٣٤١ / ٢ و ١٨٨ / ٣ - ١٩٥، ٨٩.
- (٣٢) الكتاب: ١ / ١٢٢ وشرح المفصل، لابن يعيش: ٧ / ٧٩ ومغني اللبيب: ٧٧٣.
- (٣٣) صنيع محمد بن المستنير تلميذ سيويه المشهور بقطرب (ت ٢٠٦هـ) الذي ألف كتاب «العلل في النحو» الفهرست: ٥٨.
- (٣٤) الإيضاح في علل النحو (مقدمة د. شوقي ضيف: ج).
- (٣٥) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣.
- (٣٦) ينظر: الأصول، د. تمام حسان: ١٩٩.
- (٣٧) ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ١٢ وطبقات النحويين واللغويين: ١ - ٢ وإحياء النحو ٩ - ١٠.
- (٣٨) مطلع قصيدة له ذكرها القفطي في إنباه الرواة ٢ / ٢٦٧.
- (٣٩) ينظر: تطور الدرس النحوي: ٦٣ - ٦٤، ٦٦ - ٦٧، وأصول التفكير النحوي: ١٦٢.
- (٤٠) ينظر: الأصول، د. تمام حسان: ١٩٤.
- (٤١) أصول التفكير النحوي: ١٦٢.

- (٤٢) النحو العربي: ٥٩ .
- (٤٣) تاريخ آداب اللغة العربية: ١٣١ / ٢ .
- (٤٤) للمتوسع في ذلك ينظر: بحوث في اللغة والنحو والبلاغة: ١٥٣ وما بعدها. ومقالنا في مجلة المعرفة السورية بعنوان «نظرة في حركة الترجمة ونقل العلوم عند العرب في القرنين الأول والثاني الهجريين» ص ١٥٢ وما بعدها.
- (٤٦) أصول النحو العربي محمد عيد: ١٣٢ .
- (٤٧) الأصول، د. تمام حسان: ١٨٩ .
- (٤٨) الخصائص، لابن جني: ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .
- (٤٩) الخصائص: ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠، وينظر الكتاب: ١ / ١٢٩، والوجد موضع بمسك الماء كالحوض.
- (٥٠) الخصائص: ١ / ٢٤٩ .
- (٥١) نفسه.
- (٥٢) الكتاب: ١ / ٣٢ والخصائص: ١ / ٤٨ .
- (٥٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٥ - ٦٦ .
- (٥٤) الخصائص: ١ / ٥١ .
- (٥٥) النحو العربي: ٦٩ .
- (٥٦) ينظر: الأصول، د. تمام حسان: ١٩٤ .
- (٥٧) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ١ / ٣٥ والإيضاح في علل النحو: ٦٤ - ٦٥، والرد على النحاة: ١٥٢ - ١٦٠ .
- (٥٨) كخبر كان ومفعولي ظنّ.
- (٥٩) الخصائص: ١ / ١٦٤، والرد على النحاة ١٦٠ - ١٦١ .
- (٦٠) الأصول في النحو: ١ / ٣٥ .
- (٦١) الإيضاح في علل النحو: ٦٤ .



- (٦٢) الرد على النحاة: ١٥٢.
- (٦٣) نفسه: ١٦٠ - ١٦١.
- (٦٤) الأصول في النحو: ١ / ٣٦.
- (٦٥) أصول التفكير النحوي: ١٦٧ - ١٦٩.
- (٦٦) نفسه: ٢١٣ - ٢١٤.
- (٦٧) الإيضاح في علل النحو: ٧٠ - ٧١.
- (٦٨) الكتاب: ١ / ١٣.
- (٦٩) الخصائص: ١ / ٨٨.
- (٧٠) نظرات في اللغة عند ابن حزم: ٤٤.
- (٧١) همع الهوامع: ٢ / ٢١، ٢ / ١٣١، والنحو العربي: ١٣٨ وما بعدها والأصول  
د. تمام حسان: ١٨٧ - ١٨٨.
- (٧٢) ينظر حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام: ١٨٦.
- (٧٣) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: ٦٩ - ٧٠.
- (٧٤) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٣ - ٥٤.

## المصادر والمراجع

- أبجد العلوم، للفتوح، وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٧٨.
- ابن يعيش النحوي، د. عبد الإله نبهان، اتحاد الكتاب العرب بدمشق ١٩٩٧.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ح طه الزيتي وخفاجي ط ١٩٥٥.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية  
١٩٧٣.
- الأصول، د. تمام حسان: دار الثقافة المغرب، ط ١، ١٩٨١.
- الأصول في النحو، لابن السراج، ح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط ١،  
١٩٨٥.
- أصول النحو العربي، د. محمد خير حلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩.
- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة.
- الإعراب في جدل الإعراب، عبد الرحمن الأنباري، ح سعيد الأفغاني / ط ٢،  
بيروت، دار الفكر.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ح د. مازن مبارك، ط ٢ بيروت ١٩٧٣.
- بحوث في اللغة والنحو والبلاغة، د. عبد الإله نبهان، ط ١ مطبعة اليمامة حمص  
١٩٩٥.
- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال بمصر ١٩٥٧.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط ٣ حيدر آباد، ١٩٥٥.
- تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية،

القاهرة، ١٩٧٠.

- حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام، د. نشأة ظبيان، دمشق ١٩٧٧.
- الخصائص لابن جني، ح د. محمد علي النجار، ط ٢ بيروت.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ح د. شوقي ضيف، ط ١ دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧.

- سبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٣.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثنى القاهرة (بلا تاريخ).
- طبقات الحفاظ للسيوطي، ح علي محمد عمر، ط ١، ١٩٧٣.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، ح محمود شاكر، ط دار المعارف ١٩٥٢.

- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ح أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، ١٩٥٤.

- الفهرست، ابن النديم، ح رضا تجدد، طهران ١٩٧١.
- الكتاب، سبويه، ح عبد السلام هارون، ط ٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧.
- الكلبيات، للكفوي، ح د. عدنان درويش وزميله، وزارة الثقافة دمشق ١٩٨١.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت ١٩٦٨.
- معاني القرآن، للفراء، ح أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط ٢ عالم الكتب بيروت ١٩٨٠.

- المفصل في تاريخ النحو، د. محمد خير حلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠.

- المقتضب، للمبرد، ح عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
- مغني اللبيب، لابن هشام، ح د. مازن مبارك وزميله: ط ٢ دار الفكر بيروت  
١٩٦٩.
- النحو العربي، د. مازن مبارك، ط ٢ دار الفكر، ١٩٧١.
- النحو العربي بين الأصالة والتأثر، سعد الكردي، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة،  
جامعة دمشق ١٩٨٤.
- نظرة في حركة التأليف عند العرب، د. أمجد طرابلسي، دار الفتح بدمشق ط ٥،  
١٩٧١.
- همع الهوامع وشرح جمع الجوامع، للسيوطي، ط ١ مطبعة السعادة، ١٣٢٧ هـ.

\* \* \*